

وصدقته ولا يارحم بان تقوله قد فدا زمانه فان هذا سوء ظن بذلك  
الرجل السلم بل حتى الظن بالسليم ما موربه ثم ما هو الاصل في هذا الباب  
وهو ان ههنا شيئين احدهما حكم الشرع وظاهره والثاني حكم الورع وحقه  
في حكم الشرع ان تاخضا انا كما من ظاهره صلاح ولا تسأل ان يتفق انه  
عصيب او محرم بعينه وحكم الورع ان لا تاخذ شيئا من احد حتى يتبين عن  
غاية البرى وتستقصى غاية الاستقصاء وتستيقن ان لا شبهة فيه بحاله  
والا فترده فان قلت كان الورع يجالى الشرع وحكمه **فاعلم ان الشرع**  
موضوع على البير والسماحة ولذلك قال النبي عم بعثت بالحففة التي والفتاة  
والورع موضوع على التشديد والاحتياط كما قيل الامر على التيقن من عقبة  
السعر ثم الورع من الشرع ايضا وكلها في الاصل واحد لكن للشرع حكمه وحكم  
الجواز وحكم الا فضل الاحوط فالجواز يقول له حكم الشرع والافضل الاحوط له  
حكم الورع فاما مع غيرهما واحدة الاصل فاقدم ذلك رسلا واتق الحرام  
وتدع من لم يات فانه قبولية الدعاء والعبادة متعلقة باكل الحلال كما  
ذكر الامام الفقيه ابو الليث في كتابه تنبيه النفا فليوم عن رسول الله صلى الله عليه  
انه قال لو صليتم حتى تكونوا كما كنا يا وصتمم حتى تكونوا كاللاوتار لا ينفك  
الا الورع قال العلماء الورع الاحتراز عن شبهة الحرام والتقوى الاحتراز عن الحرام  
فقد رده من الفتاوى ان رجل اغتصب رجل قرية لم ينك غيبته ورجل يصلي

فقد راضاه الترتيب ان قال شيخنا فيمن رجع الى دعوة القلم الذي رتب  
ويظلم الا انه لم مزاع ونخلت بحيل الاجابة ومحل ان ذلك من الله ففكر  
في بيعه ليشية الامام ابا جعفر سئل عن كتب من امر السلطنة وفيه المال  
من اخذ الغرامات المحرمة وغير ذلك هل لا حد عرف ذلك انه يا كل طعام  
قال احب اليه ان لا يأكل منه ويسمع الكله كلما اذ ايضا في بيع التفاريف  
في فتاوى الترتيب ان رجل بالاحلال اضلظ به ماله من الزنا والرشى والسحر  
او من مال عصيب وسكر او من خيانة او من مال يتيم فصار كماله ليس  
لاحد ان يشاركه او يبيع او يستقرض منه او يقبل هديته او صدقته او  
هبته او ياكل في بيته وكذا اذا منع زوجه وسكر صار كماله في ايام  
اجراء ماله الفقير فمضى في هذه الفتاوى ان ابا حنيفة سئل عن رجل طعام  
استل طيب والظلمة واخذ الجايزات عنهم يتبعه ان يتحري عند الاخذ والاكل  
فانه وقع في قلبه انه حلاله ياخذ ويتناوله والا فله وقال الامام الترتيب  
في فتاوى يتبعه ان يري الاشياء حلالا في ايدي الناس في ظاهر الحكم ما لم يتبين  
لك شئ مما وصفنا قال رحمه الله ان حرم الترتيب ان قيل فالتقوى وعصية  
اهل السوق وغيرهم في هذا الزمان هل يلزم رد هديتهم والبيع عنها وقد  
علمت بخارفتهم وقلية نظرهم في معاملة اتهم وكذا صلوات الاخوة فالجواب  
انه اذا كان ظاهر الانسان اتصلاح واستر فعله فوج عليك في قبوله صلته

وصدق

Copyright © King Saud University